## تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

# الجمال الأخضر

**إذا أحسنّا الترشيد في استخدام المياه فإن كل كائن حي (إنسان، شجرة، حيوان) سوف يحصل على نصيبه الكافي من هذه الثروة الحياتية التي لا تقدر بثمن.**

وإذا عززنا ذلك بحصاد ما يأتينا من مياه الأمطار في خزانات وسدود وحواجز وفتحنا مسامات الأرض لخزنها في جوفها، فإننا سوف نؤمن لحاضر ومستقبل الأجيال حصيلة مناسبة.

صحيح إن همنا وتركيزنا يصب في ضمان مياه الشرب أولاً، والزراعة الغذائية ثانياً، لكن لا يعقل أن نعيش في بيئة جرداء دون أن نتطلع إلى رؤية شجرة أو حشائش أو زهور.

لكن هذا غير المعقول بدأ يفرض واقعه على واقعنا وبالذات في المدينة، فالكتل الخرسانية والأحجار السوداء والرمادية استحوذت على معظم مساحات المدن وما تبقى من شوارعها وساحاتها قبرت تحت الأسفلت الأسود وإذا كان هناك من مساحات ترابية فليس فيها إلا مخلفات القمامة وورش ومواقف سيارات.

حتى ساحات المدارس فهناك آلاف المدارس المنتشرة في ربوع الوطن قليل منها عرفت الألفة مع الشجرة، أما جزر الشوارع فهي تعيش علاقة متذبذبة مع الأشجار رغم ما يوحى أن هناك جهوداً إنشائية وصرف الأموال للتفنن في بناء الأرصفة والجزر، أحياناً توسع وترصف بالبلاط وبعد فترة تقلع لتضيق المساحة ويوضع حجر أسود وتترك مجاول للأشجار.. وتغرس أشجار وأحياناً ورود لا ندري كيف يتم اختيارها وهل تتناسب مع البيئة والمناخ لكن السائد أنه ليس هناك استقرار على مشهد ثابت ومستقر لوضع الشجرة والتشجير في المدن الرئيسية.

في دول العالم تخطط المدن على أساس تقاسم متوازن بين الأرض المخصصة للبناء، والأرض المخصصة للتشجير، فتشاهد بالمدن الكبيرة والصغيرة أن هناك فواصل بين الحي والحي الآخر بمساحة مساوية عبارة عن غابة مصغرة، فمثلاً لايمكن أن تتنقل بين حدة والتحرير دون أن يكون بينهما فاصل من الأرض الخضراء، يكون ثلث مساحة هاتين المنطقتين، أما التشجير في الشوارع وحدائق المنازل فحدث ولا حرج، وحتى البلكونات وشرفات النوافذ تتدلى منها أنواع الزهور بمختلف الألوان.

بالمناسبة أنا أثني على اهتمامات الأخ يحيى محمد عبدالله صالح رئيس ملتقى الرقي والتقدم بموضوع التشجير حيث قاد مؤخراً حملة تشجير في ضواحي أمانة العاصمة نفذت الحملة من قبل شباب الأمانة وملتقى الرقي والتقدم بالتعاون مع بنك التسليف التعاوني والزراعي.

نحن بحاجة للشجرة والنبات الأخضر في مساحات أوسع لتخفيف حالة التوتر والاضطرابات النفسية التي يعيشها سكان المدن جراء الضوضاء التي تحدثها السيارات والمركبات وعشوائيات البناء، بحاجة للشجرة لتلطيف الجو وامتصاص السموم التي تنفثها أدخنة السيارات، نحن بحاجة للمزيد من الأكسجين التي تجود بها الأرض الخضراء.

أما إذا كانت المشكلة في المياه لري الحدائق وأشجار الشوارع، فالعلم قدم لنا ابتكارات كثيرة منها الاستفادة من مخرجات محطات معالجات المياه والصرف الصحي، وهناك طرق لتجميع المياه الرمادية وهناك مشروع كان بدأ تنفيذه وهو تجميع مياه الوضوء التي تخرج من المساجد ووضعها في خزانات ثم يتم سحبها ونقلها لري تلك الأشجار، هناك طرق وأساليب كثيرة يعرضها مهندسو الري الزراعي والمياه والصرف الصحي والبيئة، بالاهتمام والمتابعة نستطيع حتى تشجير الجبال الصخرية المحيطة بالعاصمة صنعاء وهي حملة لا تساوى ١٪ من جهود الصينيين في حملة تشجير الجبل الأصفر.

وهذا ليس بخيال، هم بشر ونحن بشر وتجربتنا الحضارية والتاريخية رائدة في هذا المجال.. والدليل المدرجات الزراعية.. فالإرادة تكسر المستحيل.

19alariky@gmail.com

# لا .. للأعمال الإرهابية

أحمد عبد ربه علوي

**لا حديث اليوم وأمس وغداً إلا عن الإرهاب وقضية الطرود المفخخة حيث للأسف ظهرت موجة من خلط الأوراق في أوروبا تدعي أن الإرهاب صناعة إسلامية وهذه الموجة تحركها قوى سياسية لأن الإسلام بريء من الإرهاب وكل ما يقوم به الإرهابيون في محاولة فرض أفكارهم وأن أفكارهم هي الحقيقة المطلقة.**

وهذا يناقض ويخالف ما ورد في صحيح الدين الإسلامي الذي يدعو إلى الحريات وأولى هذه الحريات هي حرية الاعتقاد والتعبد فلكل شخص دينه ومذهبه لا يجبر على تركه إلى غيره ولا يضغط على أي شخص ليتحول منه حيث ورد في قوله تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) كما ورد في كلامه الحكيم أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) شوفوا ما يقول الله (أيها المسلمون الجدد- لذلك ما يفعله الإرهابيون يخالف صحيح دين الإسلام في القرآن الكريم لأن هدف الإرهابيين هو هدف سياسي دائما وهو الوصول إلى كرسي الحكم مع ارتدائهم غطاء وعباءة الإسلام كهدف تكتيكي والإسلام منهم بريء فالإرهاب جريمة جنائية تحرمها كل الشرائع السماوية وغير السماوية أقول بما جاء آنفا هو نتيجة للأحداث الإرهابية الأخيرة في أبين وشبوة وعدن وصنعاء ومارب بالإضافة إلى الطرود المفخخة التي ساءت إلى سمعة بلادنا في الخارج ونحن وبلادنا أبرياء من هذه الأعمال الإجرامية الخارجة عن تقاليدنا وعاداتنا الأصيلة .

أن الأحداث الإرهابية في الآونة الأخيرة وما تعكسه من سقوط اجتماعي وأخلاقي وجهل وغياب للانتماء الوطني وكذلك الانفصال عن مصالح المجتمع تدفع بنا إلى البحث والتعمق في دراسة هذه الظاهرة .. أسبابها ..دوافعها والوسائل المناسبة لمواجهتها وعلاجها.

من المؤكد أن الحالة الاجتماعية والفقر قد دفع بهؤلاء الشباب إلى دائرة الإرهاب من أبواب الانحراف الديني .. إن الافتقار الى المناعة في مواجهة هذا الخطر إنما يرجع إلى نقص التوعية بقيم ومبادئ الدين الإسلامي التي تنادي بالتسامح والصبر والدعوة إلى العمل الشريف لاكتساب لقمة العيش الشريفة والكريمة .. هذا لا يتأتى إلا بالإيمان الذي لا يتزعزع بأن باب الرزق يتيحه الله لعبده من خلال كده وعمله وعرقه وتفانيه في القيام بواجباته تجاه نفسه ووطنه والمجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخرى فإن من واجب المجتمع وكل القوى الاقتصادية الفاعلة فيه أن تتضامن وتتضافر جهودها مع أجهزة الدولة في العمل الجاد من أجل حل المشاكل المعيشية والاجتماعية على قدر ما يمكنها وإزاء ما جاء سالف الذكر فإننا نتوخى من علماء بلادنا الأجلاء العمل على تقديم النصيحة وارشاد الشباب عدم الوقوع في فخ الإرهاب والتطرف وتوعية الناس بأخطار هذه الآفة الخبيثة والتطرف في بقية القضايا الوطنية العامة وتقديم النصائح إلى ولي الأمر مما يفرضه الواجب الديني على العلماء والاهتمام بأمر الدعوة والنصح والابتعاد عن التطرف والغلو ومحاربة الإرهاب والعنف والانحراف والابتعاد عن المخدرات والموبقات وانطلاقا من استهداف هذه القلة من الشباب المنحرف لصناعة السياحة تحت تأثير أفكارهم وأحقادهم ضد المجتمع فإن قطاع الأعمال السياحي مطالب بدور يتسم بالفعالية لاخراج الشباب من براثن البطالة من خلال المساهمة في إقامة مشاريع إنتاجية يعملون بها وكذلك تقديم المساعدة إليهم لتشجيعهم على إقامة مشاريع فردية يتعيشون من ورائها .

من جانب آخر وفي إطار عملية المواجهة المطلوبة للتطرف والانحراف الديني فإن الأجهزة الدينية لابد أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في التوعية بالتعاليم الصحيحة للدين يأتي على رأس هذه الأجهزة الشباب المنحرف لصناعة السياحة تحت تأثير أفكارهم المنحرفة وأحقادهم ضد وزارة الأوقاف والإرشاد -المعاهد الدينية - جامعة الإيمان - المدارس الدينية - المساجد الحلقات الدراسية الدينية وغيره وغيرها بعلمائهم ورجالهم الذين هم أولو العلم والمعرفة بالدين وكذلك منابر المساجد التي تشرف عليها وتديرها وزارة الأوقاف ولمنع التجاوزات التي تصل إلى حد الانحراف برسالة الوعظ والإرشاد التي من المفروض أنها لخدمة الدين والمجتمع فإنه لا يجب بأي حال من الأحوال السماح بأن تكون هذه المنابر مجالا مفتوحا لنشر التطرف بشكل مباشر أو غير مباشر خاصة وان بعض المتحدثين من فوق هذه المنابر ينشرون الذعر والفزع بين الناس ،بالإضافة إلى الدعوة إلى ممارسة العنف والتدمير والتخريب تحت دعاوي ظاهرها الغيرة على الدين وباطنها الانحراف عن تعاليمه الجلية الواضحة القائمة على التسامح والرحمة وفقاً لما جاء في كتاب الله المبين وسنة نبيه محمد عليه الصلاة والسلام.

إن مواجهة هذا الذي يجري في الأيام الأخيرة مهمة كل أفراد المجتمع الذين عليهم أن يتحملوا مسؤوليتهم كاملة في حماية أمن واستقرار الوطن وتأمين حياتهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم.

# المكتبة المدرسية ودورها الحيوي

سعيد بامكريد

**.. حتى الأمس القريب كانت المكتبة المدرسية أحد أهم أقسام المدرسة ومكوناتها الثقافية والإبداعية يتم فيها تجميع الكتب الثقافية والأدبية والعلمية والدوريات والمطبوعات الإعلامية بمختلف توجهاتها ، والتي تهدف إلى مساندة المنهج الدراسي وتدعيمه من خلال تصنيفها وفهرستها وتخزينها لاستعمالها عند الحاجة .**

وإنها بشكل أو بآخر ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف التعليمية للمدرسة من حيث علاقتها بمضامين المنهج وأسلوب التعليم من جهة والنشاطات اللاصفية من ثقافية واجتماعية ورياضية من جهة أخرى.

أسهمت المكتبة المدرسية في أوقات معينة في إنجاح التعليم بل وفي تطوير منهجه أيضا وتعاملت بتفوق مع الجهاز التعليمي ، ولكنها اليوم ليست كذلك ، بل تكاد تغيب كليا عن المدرسة والتلاميذ.

كان (المكتبي) مسؤول المكتبة إلى وقت قريب عنصراً هاماً وفاعلاً في الهيئة التدريسية فمن خلاله شقت المكتبة قنوات اتصال مستقلة مع الطلاب بشكل فردي وجماعي مما جعل المدرسة في أحايين كثيرة من الأماكن المحببة والمقربة إلى مشاعر وأحاسيس الطلاب ، وأصبحت جزءاً مهماً في استكمال العملية التعليمية والآن للأسف تعجز المكتبة عن القيام بهذه المهام.

دون مبالغة أقول أنه ما من مدرسة جعلت من المكتبة جزءاً أساسياً من العملية التعليمية وجعلت توظيف طاقات المكتبة شرطا ضروريا لإتمام المنهج والمقررات أو حاولت دمج المكتبة في أنشطتها التعليمية والتثقيفية دمجا عضويا.. وما من مدرسة أعطت (المكتبي) دورا فاعلا ، إن في وضع المنهج وتطويره أو تنفيذه .. الأساتذة لا يثقون في قدرة ودور المكتبي ويشكون في قدرة المكتبة وإسهامها في العملية التعليمية وبالتالي بقيت المدرسة كما هي عليه اليوم في حالة من الاهمال وتستعمل بشكل عرضي وغير مدروس.

من المؤلم حقاً القول بأن المكتبة المدرسية تعيش اليوم على هامش الصف الدراسي وتعاني إهمالا متعمدا من قبل الجهاز التعليمي رغم أهميتها الكبيرة والتي يمكن تلخيصها في الآتي وفقا وأهدافها وهي:

- خدمة المناهج التعليمية المقررة ، وذلك بمساعدة المعلم والطالب على استكمال معلوماتهما وإغناء التجربة التعليمية في الصف.
- اقتناء المعلم والطالب على السواء كتباً ودوريات تدور حول مواضيع الدراسة بشكل مباشر أو غيرمباشر.
- تعمل المكتبة على إبراز إمكانية التعليم خارج قاعة الدرس، فلا يقع الطالب فريسة المفهوم الخاطئ القائل إن العلم وقف على الكتاب المدرسي والمعلم والصف.
- التعامل والتعاطي مع المكتبة عملية تمتد امتداد الحياة ، وتدعم التجارب الشخصية وتساعد على التدرب والتعليم المستمر والتثقيف الذاتي.
- تنمية قدرات الطلاب واكتشاف ميولهم ومواهبهم ومحاولة تطويرها من خلال القراءات الحرة التي تتناول مواضيع ثقافية وعلمية واجتماعية .
- تعمل على تطوير ملكة الكتابة وقدرات البحث والتقصي لدى الطالب وتنمية جوانب الإبداع بداخله.
- تنمية شخصية الطالب ومساعدته في التكيف والتأقلم مع محيطه ، وجعله أكثر تفهما لبيئته.
- تعريف الطالب على مختلف أنواع الكتب وعلى طرق استعمالها ، وكيفية وضع الدراسات والأبحاث حولها أو عرضها واستخلاصها.
- تنمية عادة قراءة الكتب واحترامها واحترام الفكر الذي تحتويه وكذا تقدير مؤلفيها من مفكرين وأدباء وشعراء.

وهنا يصعد سؤال مهم لماذا يتم اهمال المكتبة المدرسية في العملية التعليمية في بلادنا وكثير من البلاد العربية رغم أهميتها الكبيرة والأهداف العديدة التي تحملها.

# التمرد على الديمقراطية

جمال محمد دُميد

**يبدو أننا في اليمن لن نخرج من المعمعة السياسية التي تصر على إدخالنا فيها أحزاب المشترك في تحدٍ واضح للعملية الديمقراطية التي يجب ان نتحلى بها جميعا.**

والمتابع للأوضاع الحالية يعلم ويعرف حق المعرفة بأن المشترك يريد التمرد على الديمقراطية وافتعال العقبات المختلفة التي من شأنها خلق المشاكل بين أطراف الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ويرعاه على الدوام.

تمرد المشترك هذه المرة على الديمقراطية وبعد أن تم توقيع اتفاق يوليو تواصلاً لاتفاق فبراير إنما يدل دلالة واضحة على أن المشترك يتعمد دائماً خلق حالة من الفوضى السياسية التي تضر بالوطن وافتعال الأزمات الواحدة تلو الأخرى لإدخال الوطن في متاهات الصراع والعنف وتعكير صفو السلم الاجتماعي.

فبدلا من استغلال فترة تمديد البرلمان لسنتين بعد اتفاق فبراير والتوجه لحل المشاكل المتفق عليها نرى المشترك وكعادته يزرع العراقيل والصعوبات التي من شأنها تأجيج المشاكل الحاصلة حالياً.

كنا ننتظر وفي ظل الحوار الذي دعا إليه فخامة الرئيس أن تتقدم أحزاب اللقاء المشترك برؤى واضحة للحوار والتوصل إلى حلول وتوافق حول الإختلافات والتباينات عبر النظام والقانون الذي نحتكم إليه جميعاً والتقدم بالحوار لما فيه مصلحة الوطن والإتفاق على خوض الانتخابات النيابية القادمة بعد تأجيلها ليحتكم بعد ذلك الجميع سلطة ومعارضة إلى إرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف وبإشراف ومراقبة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية.

لكن وبرغم حرص قيادة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني على خوض مراحل الحوار نجد إن المشترك لم يعي حتى الآن أهمية الحوار الوطني بل يتجه نحو الإتفاقات المغلقة والتي تتم بصفقات شخصية وحزبية ضيقة بعيداً عن مصلحة الوطن والمواطن.

المشترك واحزابه وقياداته التي تصول وتجول في صحف المعارضة ومن صحيفة لأخرى ومن قناة لأخرى لم يعوا حتى الآن ضرورة الحوار وكيف يمكنهم العمل من أجل الخروج مما تمر به البلاد من مشاكل سياسية وليست كما يريدها الاخوة في المشترك لخلق أزمات جديدة الوطن في غنى عنها في ظل الأخطار المحيطة التي تتربص بالوطن سواءً الداخلية او الخارجية.

لماذا هذا التمرد على الديمقراطية والمطالبة بأشياء خارج الحوار المتفق عليه ليحول المشترك الحوار إلى خوار يمارس فيه قياداته ومنتسبوه صناعة المشاكل بحسب هواهم وكأننا نعيش في قطاع خاص لا يميز الوطن فيه شيء سوى أنه جاء ليستثمر فيه ويربح من بعده.

تعنت أحزاب اللقاء المشترك وحرصها على إضاعة الوقت وإدخال البلاد في معمعة جديدة تؤخرنا عن الإستحقاق الديمقراطي القادم وتعطل الإنتخابات النيابية القادمة فإنها بذلك التعنت تثبت للشعب الذي يعي تماماً حقيقتها وعدم قدرتها على قيادة دولة وهو أمر عكسته فرص الحوار الكثيرة التي اتيحت لها ولم تقدم اي رؤى سياسية واضحة تمكنها من كسب صوت الشعب بل أن المشترك زاد بأفعاله المصطنعة لعرقلة الحوار توضيح سوء نيته تجاه الحوار ورفضه إنجاحه والوصول به إلى ما يحقق الغايات المنشودة التي حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح . رئيس الجمهورية أن تصب في مصلحة الوطن وتخرج البلاد من أزماته السياسية.

فالمؤتمر وأحزاب التحالف الوطني عندما أصدرت قبل ايام بياناً موجة للشعب اليمني في الداخل والخارج وأوضحت للجميع مراحل الحوار وكيف حرص المشترك على عرقلة الحوار فإنها في نفس الوقت مدت يدها من جديد لمواصلة الحوار والخروج برؤية واضحة تتيح للشعب تنفس الصعداء من الأزمات السياسية.

أخيراً

تضمن البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في التحالف الوطني ثلاث نقاط قدمها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كمقترحات لإنجاح الحوار يجب على المشترك أن يأخذها بعين الاعتبار وتغليب مصلحة الوطن والمواطن ولمرة واحدة فقط على الأقل ويتم كسب ما يسعون إليه من خلال الإنتخابات النيابية القادمة التي ستكون فيها كلمة الشعب هي الفصل فيمن يثق ويريد منه ان يمثله سواء كان المؤتمر وحلفاؤه أم المشترك وشركاؤه.

gammalko@hotmail.com

إعـــــــــــــــــــــــــلان